الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

A/C.2/54/L.53
29 November 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٩٩ (هـ) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي والدولي: الهجرة الدولية والتنمية بما في ذلك مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة عن الهجرة الدولية والتنمية

مشروع قرار يقدمه نائب رئيس اللجنة، السيد ألكساندرو نيكوليسكو (رومانيا) على أساس المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/54/L.11

الهجرة الدولية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي اعتمد في القاهرة[١]، ولا سيما الفصل العاشر منه المتعلق بالهجرة الدولية، وإلى الإجراءات الرئيسية لإعادة تنفيذ برنامج العمل، ولا سيما الفصل الثاني - جيم، وإلى الأحكام ذات الصلة الواردة في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية[٢]، وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٣] وكذلك في منهاج العمل[٤] الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

---

(١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشور للأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/ مارس ١٩٩٥ (منشور للأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشور للأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الثاني.

291199 291199 99-36490

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٤٩ /١٢٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ و ١٢٣/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ و ١٨٩/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية، وكذلك إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١٣/١٩٩٥ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٥،

وإذ تؤكد من جديد استمرار سلامة المبادئ المنصوص عليها في الصكوك الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٥]، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري[٦]، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٧]، واتفاقية حقوق الطفل[٨]،

وإذ تشير إلى ضرورة اضطلاع كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمسؤولياته، حسبما عهد بها إليهما في ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك في مؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة التي عقدت في التسعينيات، بصياغة السياسات وتوفير التوجيه لأنشطة الأمم المتحدة في ميدان السكان والتنمية، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالهجرة الدولية، وتنسيق تلك الأنشطة،

وإذ تلاحظ ضرورة قيام منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمات الدولية الأخرى بتعزيز دعمها التقني للبلدان النامية للتأكد من أن الهجرة تساهم في التنمية،

وإذ تسلم بتنوع الآراء التي أعرب عنها الذين ردوا على الدراسة الاستقصائية المتعلقة بمسألة عقد مؤتمر دولي بشأن الهجرة الدولية[٩] ونطاقه وشكله وجدول أعماله، ونسبتهم ٣٩ في المائة من مجموع أعضاء الأمم المتحدة، وأن عدد الذين أيدوا عقد المؤتمر ٤٥ والذين أيدوه جزئيا ٥ والذين عارضوه ٢٦،

وإذ تلاحظ بصفة خاصة الحاجة إلى مزيد من بيانات الهجرة، وإلى وضع نظرية متماسكة تفسر الهجرة الدولية، وفهم العلاقات المعقدة المتبادلة بين الهجرة والتنمية فهما أفضل،

وإذ تلاحظ أيضا الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه المحافل القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة في معالجة قضايا الهجرة الدولية والتنمية عن طريق مؤسسات من بينها لجنة السكان والتنمية، ولجنة حقوق الإنسان، ولجنة التخطيط الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، وغيرها من المنظمات الرئيسية ذات الصلة،

---

(٥) القرار ٢١ ألف (د - ٣).

(٦) القرار ٢١٠٦ ألف (د - ٢٠)، المرفق.

(٧) القرار ١٨٠/٣٤، المرفق،

(٨) القرار ٢٥/٤٤، المرفق.

(٩) انظر A/54/207.

وإذ تلاحظ مع التقدير العديد من الاجتماعات والمؤتمرات المعقودة بشأن الهجرة والتنمية[١٠]،

وإذ تلاحظ أيضا إنشاء برنامج سياسة الهجرة الدولية في أيار/ مايو ١٩٩٨ من جانب معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث والمنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهو البرنامج الذي سينفذ بمشاركة من منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومؤسسات دولية وإقليمية أخرى ذات صلة، بغية تعزيز قدرة الحكومات في مناطق مختلفة على إدارة تدفقات الهجرة على المستويين الوطني والإقليمي بما يعزز التعاون فيما بين الدول من أجل تنظيم الهجرة،

وإذ تدرك أن عملية العولمة وتحرير التجارة، من بين عوامل أخرى، بما في ذلك اتساع الهوة الاقتصادية والاجتماعية بين كثير من البلدان وفيما بينها وتهميش بعض البلدان في الاقتصاد العالمي، قد أسهم في حدوث تدفقات كبيرة للأشخاص بين البلدان، وفيما بينها، وفي تكثيف ظاهرة الهجرة الدولية المعقدة،

وإذ تدرك أيضا أنه على الرغم من وجود مجموعات مبادئ مستقرة بالفعل فإن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهد لضمان حماية واحترام حقوق الإنسان والكرامة لجميع المهاجرين وأسرهم وأنه يستصوب تحسين حالة جميع المهاجرين الشرعيين وأسرهم،

وإذ تقر بأن تحديد الروابط القائمة فيما بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي لها صلة بالهجرة الدولية والتنمية له أهمية، من وجهة النظر التحليلية والتشغيلية، وبالحاجة إلى وضع سياسات شاملة ومتماسكة وفعالة بشأن الهجرة الدولية استنادا إلى روح المشاركة الأصيلة والفهم المشترك،

---

(١٠) بما في ذلك "الندوة الدولية: نحو تعاون إقليمي بشأن الهجرة غير النظامية/ غير الموثقة" التي عقدت في بانكوك في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩ واعتمدت إعلان بانكوك الخاص بالهجرة غير النظامية، والمؤتمر الإقليمي لرابطة الدول المستقلة المعقود في جنيف في ٣٠ و ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٦، والمؤتمر الإقليمي المعني بالهجرة في أمريكا الشمالية والوسطى، والاجتماعات التي نظمها برنامج سياسة الهجرة الدولية بشأن بناء القدرة والتعاون الإقليمي في مجال الهجرة مع موظفين حكوميين كبار من أوروبا الشرقية والوسطى في بودابست في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، ومع موظفين حكوميين كبار من جنوب أفريقيا في بريتوريا في نيسان/أبريل ١٩٩٩، وفي بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ مع حكومات من آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، فضلا عن مؤتمر حوض البحر الأبيض المتوسط المعني بهجرة السكان والتنمية المعقود في بالمادي مايوركا في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، والندوة التقنية المعنية بالهجرة الدولية والتنمية التابعة لفرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع التابعة للجنة التنسيق الإدارية، المعقودة في لاهاي بهولندا في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه ١٩٩٨.

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن الهجرة الدولية والتنمية[١١]؛

٢ - تحث الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتنمية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، ولا سيما ما يتصل منها بالفقر، وعلى تحقيق أقصى حد من فوائد الهجرة الدولية لمن يعنيهم الأمر؛

٣ - تشجع، حيثما يمت ذلك بصلة للموضوع، الآليات الأقاليمية والإقليمية ودون الإقليمية على الاستمرار في معالجة مسألة الهجرة والتنمية؛

٤ - تطلب من جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، وإلى غيرها من المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، أن تستمر، في إطار أنشطتها المتواصلة المكلفة بها، في تناول مسألة الهجرة الدولية والتنمية وأن توفر الدعم المناسب للعمليات والأنشطة الأقاليمية والإقليمية ودون الإقليمية المتصلة بالهجرة الدولية والتنمية؛

٥ - تطلب أيضا من المجتمع الدولي أن يسعى من أجل جعل البقاء في البلد الأصلي خيارا صالحا بالنسبة لجميع الأشخاص؛ وتحقيقا لهذا الغرض، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، بما يكفل توازنا اقتصاديا أفضل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام حيثما يكون ذلك ممكنا أن يلتمس المزيد من الآراء من الدول الأعضاء، وخاصة الدول التي لم ترد على الدراسة الاستقصائية التي طلبت عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٩/٥٢، وكذلك من منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمات الأخرى ذات الصلة، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بشأن تقرير الأمين العام الذي قدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين[١٢]، واضعا في الاعتبار العمليات الإقليمية المختلفة، وأن يوصي بالطرائق والأساليب المناسبة لمعالجة المشكلات التي لها صلة بالهجرة والتنمية؛

٧ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يبدأ في اتخاذ إجراء ملائم من خلال اللجان الإقليمية من أجل كفالة تنفيذ أنشطة أقاليمية، بمساهمة من الجهات الفاعلة ذات الصلة، بشأن المسائل التي لها صلة بالهجرة الدولية والتنمية، مع أخذ تقرير الأمين العام[١١]، ضمن تقارير أخرى، في الاعتبار، وتشجع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى الملائمة تقديم الدعم إلى تلك الأنشطة؛

---

(١١) A/54/207، يتضمن التقرير مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية والتنمية للتصدي لقضية الهجرة.

(١٢) A/52/314.

٨ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين تقريرا يلخص، في جملة أمور، الدروس المستفادة، وكذلك أفضل الممارسات المتعلقة بإدارة الهجرة وسياساتها، من أنشطة مختلفة لها صلة بالهجرة الدولية والتنمية واضطلع بها على المستويين الإقليمي والأقاليمي، وأن يوصي، بإجراءات تتعلق بالسياسة يمكن اتخاذها على المستوى الدولي كي تنظر فيها الجمعية العامة مع أخذ ما يلي، ضمن أمور أخرى، في الاعتبار:

(أ) تقرير لجنة السياسات الإنمائية[١٣] عن نظرها في مسألة الهجرة والتنمية؛

(ب) الأعمال التي قامت بها الهيئات والوكالات والصناديق والبرامج الدولية ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في مجال الهجرة الدولية والتنمية؛

(ج) الآليات التي يمكن إنشاؤها داخل منظومة الأمم المتحدة كي تبحث بطريقة شاملة ومتكاملة مسألة الهجرة الدولية والتنمية؛

(د) ضرورة تقديم تحليل للبيانات المتصلة بالهجرة داخل مختلف المناطق وفيما بينها، بالتشاور مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

٩ - تقرر أن تُدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والخمسين بندا فرعيا عنوانه "الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالهجرة الدولية والتنمية"، للتصدي لقضية الهجرة.

---

(١٣) انظر A/54/207، الفقرات ٤٢-٤٤.